الأمم المتحدة

A/78/222

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 19 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 245/77 وهو يغطي الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى تموز/يوليه 2023 ويتضمن ملخصات للأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء التي قدمت تقارير ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). كما أنه يستجيب مباشرة لطلبات الجمعية العامة الواردة في الفقرتين 43 و 44 من القرار بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معلومات مستكملة عن منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعلومات مستكملة عن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والدولية، وعن العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

* A/78/150.

240823 220823 23-14464 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير استجابة للفقرة 44 من قرار الجمعية العامة 245/77 وللطلبات المحددة الواردة في الفقرة 43 من القرار نفسه. ولدى إعداد هذا التقرير، التمست مساهمات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجموعات الرئيسية، والدول الأعضاء. وأصدرت الأمانة العامة استبيانا ورد بشأنه ما مجموعه 36 ردا[(1)]، منها 12 ردا من الدول الأعضاء و 24 ردا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها. ويتضمن التقرير نسخة موجزة ومختصرة جدا لما ورد من مساهمات. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لجميع الردود والمساهمات الواردة عن طريق هذا الرابط: https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states.

2 - وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة فروع. ويتضمن الفرع الثاني ملخصات الأنشطة المقدمة ردا على استبيان الأمانة العامة. ويتضمن الفرع الثالث معلومات مستكملة عن منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية وعن العمل المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وكذلك معلومات مستكملة موجزة عن العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - تنفيذ مسار ساموا ورصده ومتابعته

ألف - أحدث المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

3 - تساعد أستراليا الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في مكافحة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود وفقا للشروط الخاصة بها. وقدمت إلى فيجي (25,5 مليون دولار أسترالي) لإعادة بناء المدارس باستخدام بنية تحتية قادرة على التكيف مع تغير المناخ توظف الطاقة المتجددة، في أعقاب الإعصارين المداريين ياسا وآنا في عامي 2020 و 2021، وساعدت كيريباس (5,6 ملايين دولار أسترالي) على تحسين قدرة السواحل على الصمود من خلال مبادرة الأمن المناخي بين أستراليا وكيريباس[(2)]. وفي بابوا غينيا الجديدة، استثمرت أستراليا 20 مليون دولار أسترالي لتحسين فرص الحصول على التمويل المناخي وزيادة المشاركة في أسواق الكربون. وساعدت أستراليا فانواتو في جهود التصدي للكوارث والتعافي من آثارها في أعقاب الإعصارين المداريين جودي وكيفن في عام 2023. وعلى المستوى الإقليمي، قدمت أستراليا

(1) وردت مساهمات من الاتحاد الروسي، وأستراليا، والبرتغال، وبليز، والجمهورية الدومينيكية، وسيشيل، وفرنسا، ولاتفيا، ومالطة، وموريشيوس، والنمسا، ونيوزيلندا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية.

(2) انظر Australian Government Department of Foreign Affairs and Trade, “Kiribati – Australia’s commitment to strengthening climate and disaster resilience in the Pacific”، متاح على الرابط التالي: https://www.dfat.gov.au/about-us/publications/kiribati-australias-commitment-to-strengthening-climate-and-disaster-resilience-in-the-pacificv.

30 مليون دولار أسترالي مبدئيا لإطلاق مبادرة المحيط الهادئ للتأهب لأحوال الطقس التي تقودها منطقة المحيط الهادئ[3]، وذلك لمساعدة المجتمعات على التأهب بشكل أفضل للكوارث من خلال تحسين نظم الإنذار المبكر بأحوال الطقس القاسية. ويستثمر مرفق أستراليا لتمويل البنى التحتية للمحيط الهادئ[4] أيضا في البنى التحتية المناخية في المحيط الهادئ من خلال شراكة تمويل البنى التحتية المناخية في منطقة المحيط الهادئ.

4 - ويقدم برنامج التعاون الإنمائي النمساوي الدعم للاستراتيجيات الوقائية للدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى الحد من التعرض للصدمات الخارجية وتحسين القدرة على الصمود، وذلك أساسا من خلال منبر الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة[5]، وعلى وجه التحديد، المراكز الإقليمية التالية: مركز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، والمركز الكاريبي للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، ومركز منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، ومركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. ويعمل كل من المركز الكاريبي ومركز المحيط الهادئ على إنشاء مرافق لدعم إعداد المشاريع تهدف إلى دعم مطوري المشاريع من القطاعين الخاص والعام في تحقيق مرحلة الأهلية للتمويل المصرفي. وتبلغ الموارد المالية المنفقة أو المقررة في هذا الصدد 000 900 يورو (2022) و 1,4 مليون يورو (2023).

5 - ونقحت بليز سياستها واستراتيجيتها وخطتها الرئيسية الوطنية المتعلقة بتغير المناخ للفترة 2021-2025[6] لاستيعاب النتائج العلمية والتوقعات الجديدة، ودمج تدابير التخفيف والتكيف المحدثة، وتعميم الأولويات الوطنية والقطاعية المحدثة في تنقيح المساهمات المحددة وطنيا. وتنفذ الدائرة الوطنية للأرصاد الجوية في بليز مشروع القدرة على الصمود في مجال الطاقة للتكيف مع المناخ[7]، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة نظام الطاقة في بليز على الصمود أمام الآثار الضارة لتغير الطقس والمناخ. ووافق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على عملية بقيمة 15 مليون دولار لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بليز. ويدعم المشروع العمالة ويعزز الانتعاش الاقتصادي لهذه المؤسسات من خلال الحصول على التمويل الموجه نحو الإنتاج الذي يفيد الأعمال التجارية في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة.

6 - وأفادت الجمهورية الدومينيكية بأنها نفذت تدخلات واستراتيجيات مختلفة على مدى عقود تتناول الحد من الضعف وبناء القدرة على الصمود، وتعاونت مع مؤسسات عديدة، بما فيها المنظمة الدولية لموئل

---

(3) ReliefWeb, "Australia Pledges AUD 30 Million Support For Weather Ready Pacific"، متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/world/australia-pledges-aud-30-million-support-weather-ready-pacific#:~:text=It%20was%20endorsed%20by%20the,million%20to%20kickstart%20the%20initiative.

(4) انظر https://www.aiffp.gov.au/.

(5) انظر https://www.gn-sec.net/.

(6) Belize Ministry of Climate Change, "National Policies and Plans where Environment, Climate Change and Disaster Indicators are required"، متاح على الرابط التالي: https://www.cepal.org/sites/default/files/presentations/belize-workshop-2_1-ministry-sustainable-national-policies-plans.pdf.

(7) World Bank, "Belize Energy Resilience for Climate Adaptation"، متاح على الرابط التالي: https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P149522.

من أجل البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبرنامج الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي للقدرة على تحمل تغير المناخ، ومعهد سانتو دومينغو للتكنولوجيا، والبنك الدولي. والجمهورية الدومينيكية هي أيضا جزء من مسرع الكاريبي الذكي مناخيا[8]، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تحفيز أكثر من 8 بلايين دولار من الاستثمارات الخاصة والعامة لمشاريع بناء القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي. وتشمل التدخلات الأخرى لبناء القدرة على الصمود الخطة الوطنية لإدارة المخاطر (2018-2030).

7 - وأطلقت الوكالة الفرنسية للتنمية عدة مبادرات، بما في ذلك مبادرة AdaptAction[9] لدعم البلدان التي تلتمس المساعدة التقنية من أجل التنفيذ المؤسسي والمنهجي والتشغيلي لالتزاماتها بالتكيف مع تغير المناخ. وقد جمعت مبادرة AdaptAction أكثر من 580 مليون يورو لدعم 15 بلدا، مع التركيز على البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج (2022-2025، 15 مليون يورو) في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتقود فرنسا أيضا وتدعم مبادرات المانحين المتعددين مثل المبادرة المعنية بنظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية[10] ومبادرة المحيط الهادئ المشتركة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والقدرة على الصمود[11].

8 - وأفادت لاتفيا بأنها قدمت مساهمة وطنية طوعية بقيمة 000 20 يورو إلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 2022 لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المشاركة في مشاريع تعزز تطوير وسائط الإعلام الحرة.

9 - وخلال رئاستها لمجلس الأمن (2023-2024)، دافعت مالطة عن مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وعززتها من خلال تنظيم مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر: آثاره على السلام والأمن الدوليين". وفي عام 2022، أطلقت مالطة استراتيجية للسياسة الخارجية تهدف على وجه التحديد إلى تعزيز مصالح الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية والدفاع عنها في المحافل الدولية. وفي هذا الصدد، تبرعت مالطة بمبلغ 000 20 يورو لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الدول النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إعداد تقاريرها المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري، و 000 3 يورو لتيسير مشاركة ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، و 000 10 يورو لمشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

---

(8) انظر https://www.caribbeanaccelerator.org/.

(9) انظر https://www.afd.fr/en/adaptaction.

(10) مبادرة المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش التابع للبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

(11) انظر https://kiwainitiative.org/en/.

10 - واعتمدت موريشيوس ثلاث استراتيجيات أساسية، وهي التعافي والإنعاش والقدرة على الصمود[12]، استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والصدمات الخارجية الأخرى، بما في ذلك تأثير النزاع بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وكذلك الآثار السلبية لتغير المناخ. وأدى ذلك إلى نمو بنسبة 4 في المائة في عام 2021 و 9,7 في المائة في عام 2022. ولتعزيز الاتصال الدولي واستيعاب الحلول الرقمية، تقوم موريشيوس بمد الكابل البحري الرابع، والذي من المتوقع أن يتم تشغيله بحلول نهاية عام 2023. وكجزء من استراتيجية موريشيوس الخضراء، تم تخصيص مبلغ سنوي قدره 2 بليون روبية موريشيوسية في إطار الصندوق الوطني للبيئة وتغير المناخ لدعم قطاعات مثل إدارة الفيضانات وحماية المناطق الساحلية والحد من مخاطر الكوارث.

11 - وكان الهدف العام لنيوزيلندا أثناء الجائحة وفي أعقابها هو دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في الاستعداد لجائحة كوفيد-19 والاستجابة لها والتكيف معها بطريقة تقلل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، بما في ذلك القدرة على الصمود الاقتصادي والمالي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والقدرة على مواجهة الكوارث، والقدرة على الصمود الإداري والاجتماعي والثقافي، والقدرة على الصمود بين الأجيال. وفي السنة المالية 2021-2022، صرفت نيوزيلندا ميزانية طوارئ بقيمة 162 مليون دولار نيوزيلندي لدعم حكومات المحيط الهادئ وتمكينها من تلبية احتياجات الإنفاق الحرجة للحفاظ على القانون والنظام، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وإعداد النظم الصحية، وتمويل آليات الحماية الاجتماعية. وفي أيار/مايو 2023، انتخبت نيوزيلندا ومليف رئيسين مشاركين للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

12 - ويذهب ما يقرب من 33 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدمها البرتغال إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع إعطاء الأولوية لبناء القدرات الوطنية، من خلال نهج مبتكرة وتكنولوجيات جديدة؛ والمناخ والحد من المخاطر؛ وتيسير الوصول إلى صناديق المناخ العالمية؛ والحد من الاعتماد على التمويل الميسر. ودعمت البرتغال الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية في كابو فيردي وسان تومي وبرينسيبي، ودعمت منتجي السوق المحلية في تيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما قدمت دعما ماليا لعمل مبادرة الوعد المناخي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[13] بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل البرتغال مع توفالو في سياق مشروعها بشأن التجارة والتنمية المتكاملة للقطاع الخاص، الذي يهدف إلى تحقيق أهداف تي كيتي[14]، وهي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في توفالو للفترة 2021-2030. وتشارك البرتغال حاليا مع ساموا في رئاسة اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

13 - والدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين الشركاء الدوليين القدامى للاتحاد الروسي في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة. ويجري تنفيذ مشاريع روسية ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التقدم

(12) انظر خطاب الميزانية 2021-2022، متاح على الرابط التالي: https://www.mauritiusbudget.com/wp-content/uploads/2022/02/2021_22budgetspeech_english.pdf.

(13) انظر https://climatepromise.undp.org/.

(14) متاح على الرابط التالي: https://australiaawardsfijiandtuvalu.org/wp-content/uploads/2021/01/Te-Kete-2021-2030-National-Development-Strategy.pdf.

الاجتماعي والاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عقود، بما في ذلك توفير المساعدة الإنسانية الطارئة (المواد الغذائية، ومحطات توليد الطاقة المتنقلة، والخيام، والمستشفيات الروسية المتنقلة جوا، وما إلى ذلك) إلى جزر القمر ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفانواتو وكابو فيردي وهايتي. ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تنفيذ مشروع ممول من روسيا بقيمة 7,5 ملايين دولار لبناء القدرة على مواجهة الكوارث للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

14 - وتشرع هيئة الأرصاد الجوية في سيشيل في تنفيذ مشروع إقليمي مدته خمس سنوات بشأن بناء القدرة على الصمود الإقليمي من خلال تعزيز خدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية والمناخية في البلدان الأعضاء في لجنة المحيط الهندي (مشروع الأرصاد الجوية الهيدرولوجية). ويسعى المشروع إلى تقديم الخدمات المناخية لتعزيز الوقاية من المخاطر والتأهب لها وكذلك الاستجابة لحالات الطوارئ والتخطيط للتكيف. كما تلقت سيشيل دعما لمشاريع موجهة نحو الحد من الضعف وزيادة القدرة على الصمود، بما في ذلك الأنشطة في مجالات التحول إلى الطاقة المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، وتنمية الاقتصاد الأزرق، والتعاون الإقليمي، والتنمية البشرية.

باء - أحدث المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة

15 - في عامي 2022 و 2023، أصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقريرين مواضيعيين لتقييم الثغرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن ما يلي: (أ) وسائل تنفيذ أهداف التنوع البيولوجي، بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ (ب) وسائل تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وبادرت الإدارة بإنشاء وإطلاق "تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الطبيعة" في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ودعمت ذلك، مع دعوة للعمل تسلط الضوء على ثلاث شراكات لسد الثغرات للدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الإدارة ونسقت حملة الدول الجزرية الصغيرة النامية الرئيسية لإصلاح النظم الإيكولوجية (في إطار عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية) بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعما لثلاث دول جزرية صغيرة نامية (جزر القمر وسانت لوسيا وفانواتو). وتم منح لقب الدولة الجزرية الصغيرة النامية الرائدة كواحدة من أولى مبادرات الإصلاح العالمية خلال اليوم العالمي للبيئة في عام 2022. وأخيرا، وبالنظر إلى الثغرات الحرجة في التمويل والبيانات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وضعت الإدارة، مستفيدة من الخبرات الداخلية، برنامجين مصممين خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية، هما "تمويل الدول الجزرية الصغيرة النامية" و "البيانات للدول الجزرية الصغيرة النامية". وفي حين أن البرنامجين يتضمنان عنصرا قويا على الصعيد الوطني، فإنهما يهدفان أيضا إلى تسخير الإمكانات الإقليمية والعالمية للتعلم من الأقران والتعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن حلول التمويل وحلول البيانات للدول الجزرية الصغيرة النامية، على التوالي.

16 - وأنتجت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة المحيط الهندي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومركز الكفاءات للتغير المناخي في المغرب، "خريطة طريق بو فالون" في سيشيل في عام 2023، والتي أنشأت هيكلا إداريا وآليات مالية لمساعدة البلدان التسعة الأعضاء في لجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية على الوصول إلى التمويل المستدام من خلال أدوات مبتكرة مثل مبادرة

الجدار الأزرق العظيم[15] لتوسيع نطاق المشاريع التي تقلل من الضعف وتعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية وآثار المناخ والكوارث، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في المناطق البحرية المحمية. وولدت سان تومي وبرينسيبي أرصدة كربونية من خلال البروتوكول المنسق والسجل الإقليمي اللذين أنشئا بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[16]. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيشيل في اعتماد مجموعة أدوات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقييم الاقتصاد الأزرق، وساعدت جزر القمر في صياغة استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أسفر عن التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

17 - وعلى الصعيد الإقليمي، فإن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي أيضا أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو). وفي عام 2022، اعتمدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قرارها 109 (د-29)[17] المعنون "نحو إنشاء صندوق كاريبي لتعزيز القدرة على الصمود"، سعيا إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من خلال حشد تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة لمواجهة التحديات الإقليمية، بما في ذلك أوجه الضعف البيئية، وانخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع الديون، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. وتشمل الأنشطة الإقليمية الأخرى التي تدعمها اللجنة الاقتصادية مشروع إعادة البناء على نحو أفضل في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي المعتمدة على السياحة، الذي يسرت من أجله إجراء مشاورات وطنية مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا. وعقد الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاق إسكاسو في بوينس آيرس في نيسان/أبريل 2023 واختتم بإعلان بوينس آيرس. وانضمت بليز وغرينادا إلى 11 دولة كاريبية أخرى كأطراف في الاتفاق الإقليمي[18].

18 - ويتضمن النهج الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمنع الأزمات الغذائية ومعالجتها الاستجابة الإنسانية الفورية إلى جانب الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل في بناء القدرة على الصمود والتنمية المستدامة لمعالجة الأسباب المنهجية للفقر والحد من الضعف المزمن والمخاطر المزمنة. واستثمرت منظمة الأغذية والزراعة أكثر من 10 ملايين دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ، والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ليس فقط من أجل تعافي النظم الزراعية والغذائية بعد جائحة كوفيد-19، ولكن أيضا لتعزيز قدرة هذه النظم على الصمود في وجه الصدمات والكوارث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت عدة دول جزرية صغيرة نامية كوارث إضافية عطلت الإنتاج الزراعي، مثل الانفجار البركاني في تونغا والأعاصير المزدوجة في فانواتو. ودعمت

(15) انظر https://www.greatbluewall.org.

(16) انظر https://repository.uneca.org/handle/10855/49405.

(17) انظر Sheldon McLean and Justin Ram, *Proposal to establish a Caribbean Resilience Fund: A segregated portfolio trust fund* (Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2022).

(18) انظر https://www.cepal.org/en/escazuagreement.

منظمة الأغذية والزراعة هذه البلدان، ولا سيما صغار المزارعين وصيادي الأسماك، لضمان الحد الأدنى من التأثير على سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية بالنسبة للمجتمعات المتضررة.

19 - ولدى المنظمة البحرية الدولية برنامج عالمي مكرس لدعم الاحتياجات الخاصة في مجال النقل البحري للدول الجزرية الصغيرة النامية، بمتوسط مخصصات مالية سنوية قدره 000 200 دولار من صندوقها للتعاون التقني. ويهدف برنامج المنظمة البحرية الدولية للتدريب في مجال النقل البحري المستدام (GHG SMART) الذي تموله جمهورية كوريا (2020-2025، 2,5 مليون دولار) إلى بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الدورات التدريبية ووضع خطط تدريب منظمة للمتدربين الفرديين. وحضرت أنتيغوا وبربودا وتونغا وجزر مارشال وسانت كيتس ونيفس البرنامج التدريبي لعام 2023. وأنشأ مشروع الشبكة العالمية لمراكز التعاون التكنولوجي البحري التابع للمنظمة البحرية الدولية (2016-2022، حوالي 11 مليون دولار) مركز التعاون التكنولوجي البحري - المحيط الهادئ في فيجي، الذي تشترك في استضافته جماعة المحيط الهادئ وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، بهدف دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر منطقة المحيط الهادئ من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة للسفن والموانئ المحلية وتحديث السياسة واللوائح الوطنية.

20 - وتشكل القدرة على الصمود نتيجة مهمة لعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي منطقة البحر الكاريبي، تقوم المنظمة الدولية للهجرة ببناء القدرات لتعزيز التنسيق وتحسين الاستجابة في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال التخزين المسبق للمخزون وتحسين الآليات الوطنية للنقل المخطط له في كوبا والجمهورية الدومينيكية وإدماج التنقل البشري في السياسات العامة في ترينيداد وتوباغو. وفي منطقة المحيط الهادئ، شرعت المنظمة الدولية للهجرة في مشاريع جديدة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وكيريباس وجزر مارشال وبالاو. وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الشركاء لتعزيز إدارة الحدود في ملديف وتعزيز الانتعاش الاقتصادي للعمال المهاجرين، وخاصة النساء المهاجرات، في كابو فيردي.

21 - ويبني مركز التجارة الدولية القدرة على الصمود في قطاع الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تحالفاته من أجل العمل، وتحويل النظم الغذائية، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال شراكات المنتجين التي تشجع سلاسل القيمة الزراعية الأخلاقية والذكية مناخيا والمستدامة[19]. وبالتعاون مع أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التمويل الدولية، ينفذ مركز التجارة الدولية حاليا مشاريع في جامايكا والجمهورية الدومينيكية (الكاكاو والمحاصيل المرتبطة به)، وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو (جوز الهند والكافا)، وفيجي (نهج إقليمي مع جماعة المحيط الهادئ).

22 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الاتحاد الدولي للاتصالات فيجي وكيريباس على تحسين تخطيطهما للاتصالات في حالات الطوارئ، وساعد تونغا وفانواتو على إعادة الاتصال في أعقاب الكوارث. وقُدمت مساعدة مماثلة إلى أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وجامايكا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وغرينادا، وغيانا. وقُدمت المساعدة في مجال الأمن السيبراني في جزر البهاما وبربادوس وبرمودا والجمهورية الدومينيكية وغيانا وكيريباس وملديف. والمستفيدون من مشروع مجموعة أدوات البحار الذكية من أجل القدرة

(19) انظر https://intracen.org.

على الصمود في حالات الكوارث التي وضعها الاتحاد[20] هم بربادوس وترينيداد وتوباغو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغرينادا. وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، استفادت كابو فيردي وموريشيوس وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل أيضا من دعم الاتحاد.

23 - وتدمج المفوضية السامية لحقوق الإنسان نهجا قائما على حقوق الإنسان في معالجة آثار تغير المناخ في التحليلات والبرامج والاستراتيجيات القطرية. وفي منطقة المحيط الهادئ، تعمل من خلال البرنامج المشترك لتغير المناخ والهجرة والأمن البشري في منطقة المحيط الهادئ[21] مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على وضع إطار إقليمي للتنقل المناخي. وفي منطقة البحر الكاريبي، تعمل المفوضية مع الدول والمجتمع المدني للتشجيع على التصديق على اتفاق إسكاسو وتنفيذه. ومن خلال مبادرة تعزيز القدرات[22]، توفر المفوضية أموالا لإحداث التغيير للمشاريع المتعلقة بالاستجابات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على حقوق الإنسان، وتقوم حاليا بتنفيذ مشاريع في غينيا - بيساو وتيمور - ليشتي.

24 - وقدمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي تقريرا شاملا عن أنشطتها ومبادراتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك مبادراتها المتعلقة بالمحيطات المستدامة والجسور البيولوجية. وقدمت أيضا معلومات تتعلق ببرنامج عملها بشأن التنوع البيولوجي الجزري والبحري والساحلي، والإرشادات ذات الصلة لاتفاقية التنوع البيولوجي، ومعلومات عن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وفي الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، اعتمدت الأطراف القرار 8/15 بشأن بناء القدرات وتنميتها والتعاون التقني والعلمي، الذي تضمن طلبا إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، لتيسير وضع خطة عمل لبناء القدرات والتنمية في مجال التنوع البيولوجي الجزري.

25 - ويركز الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حد كبير على بناء القدرات على إدارة وفهم مخاطر الكوارث. ونظمت في سيشيل ومدغشقر وموريشيوس برامج تدريبية وطنية بشأن قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث وبشأن الرصد والإبلاغ وتقييم المخاطر فيما يتصل بإطار سنداي. وقدم الدعم إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين لتعزيز استراتيجيتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وقدم المكتب الدعم إلى تونغا في زيادة قدرة البنية التحتية الحيوية على الصمود وتحديث المنبر الإقليمي للخسائر والأضرار في منطقة المحيط الهادئ[23]. وشارك المكتب في تنظيم تدريب بشأن الإدارة الشاملة للمخاطر مع جامعة جزر الهند الغربية، بالتعاون مع الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، مستهدفا ستة بلدان كاريبية، هي ترينيداد وتوباغو وجزر البهاما ودومينيكا وسانت كيتس ونيفس وسورينام وغرينادا.

---

(20) انظر https://ctu.int/smart-seas-project.

(21) انظر https://migrationnetwork.un.org/projects/joint-programme-pacific-climate-change-migration-and-human-security-pccmhs-programme.

(22) انظر https://www.ohchr.org/en/sdgs/seeding-change-economy-enhances-human-rights-surge-initiative#:~:text=About%20the%20Surge%20Initiative%20and%20Human%20Rights&text=The%20aim%20of%20the%20initiative,between%20human%20rights%20and%20economics.

(23) انظر https://pacific-data.sprep.org/dataset/pacific-damage-and-loss-pdalo-factsheet.

26 - ووضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النظام الآلي لشحنات الإغاثة[24]، وهو أداة لتيسير وتسريع تجهيز الإغاثة الدولية أثناء الأزمات الإنسانية والكوارث وحالات الطوارئ المعقدة. وبتمويل من برنامج الحكومة الأسترالية للحوكمة من أجل النمو[25]، تم إطلاق هذا النظام الآلي رسميا في فانواتو في أيار/مايو 2022 لمساعدة مكتب فانواتو الوطني لإدارة الكوارث والجهات الفاعلة الأخرى في مجال الإغاثة الإنسانية على تنسيق وتيسير ومراقبة استيراد وتوزيع الإمدادات الإنسانية بشكل فعال أثناء حالات الطوارئ. والعديد من المنشورات التي أصدرها الأونكتاد في عام 2022 مخصصة لمسائل التعافي بعد الجائحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتقدم خلاصة البحوث المتعلقة ببناء القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحليلا وتوصيات في مجال السياسة العامة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية البديلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والروابط المشتركة بين القطاعات في مجال السياحة، والقدرة على تحمل الديون، والسياسات المائية. وفي عام 2022 أيضا، دعم مشروع "استراتيجيات اقتصاد وتجارة المحيطات"، الذي أطلقه الأونكتاد وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بربادوس وبليز في تقييم آثار جائحة كوفيد-19.

27 - ومن خلال مشاريع في جميع أنحاء العالم، يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة واسعة من الحلول، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة، وخطط التكيف الوطنية، وخدمات الإنذار المبكر في مجال المناخ، وسبل العيش القادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويجري تنفيذ ما مجموعه 10 مشاريع[26] في الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التكيف مع تغير المناخ، تغطي قطاعات المياه وإدارة الأراضي والبنى التحتية والتخطيط، في أنتيغوا وبربودا، والبحرين، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وملديف، وهايتي.

28 - وأكدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في جملة أمور، أن خطط التكيف الوطنية هي أداة مركزية لتخطيط التكيف وتنفيذه. وبدعم تمويلي من الصندوق الأخضر للمناخ والكيانات التشغيلية الأخرى للآلية المالية للاتفاقية الإطارية، توفر خطط التكيف الوطنية مؤشرات واضحة لأهداف وتطلعات البلدان، مما يجعل من الممكن تقييم نتائج التكيف. ومن بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الثماني التي هي من أقل البلدان نموا (توفالو وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وكيريباس وهايتي)، قدمت ثلاث دول خططها الوطنية للتكيف (تيمور - ليشتي وكيريباس وهايتي). وقدم ما مجموعه 11 دولة جزرية صغيرة نامية خطة وطنية للتكيف، وهي بابوا غينيا الجديدة وتونغا وتيمور - ليشتي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وسورينام وغرينادا وفيجي وكابو فيردي وكيريباس وهايتي.

29 - وتهدف التدخلات المصممة خصيصا من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التعجيل بإحراز تقدم من خلال النهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتلقى ساموا الدعم من خلال التدريب أثناء الخدمة في مجال تنظيم الأسرة، ومجموعة أدوات الإشراف الداعمة، والمبادئ التوجيهية للخدمات الملائمة للمراهقين والشباب، والمبادئ التوجيهية الوطنية للرعاية السابقة للولادة من أجل الإدارة

(24) انظر https://www.asyrec.asycuda.org/about.

(25) انظر https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/governance-growth-program-design.pdf.

(26) لمزيد من المعلومات، انظر https://www.unep.org/explore-topics/climate-action/what-we-do/climate-adaptation.

الموحدة لحالات الحمل والولادة، وتنقيح مناهج القبالة. وفي تونغا، ركزت المساعدة الطارئة التي قدمها الصندوق على تقديم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وعلى صحة الأم والدعم النفسي الاجتماعي. وتلقى ما مجموعه 618 3 امرأة وفتاة لوازم النظافة الصحية الأساسية. وقدم المكتب المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مع برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى جزر القمر وغينيا – بيساو وكابو فيردي خلال جائحة كوفيد-19. ويدعم الصندوق حاليا بليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا وسورينام وغيانا في وضع خططها الوطنية للطوارئ في قطاع الصحة. ويشكل تدريب العاملين في مجالي الصحة والطوارئ عنصرا رئيسيا في هذه المبادرة.

30 - وتعمل اليونيسف على تسريع الدعم المقدم لتدابير التخفيف والتكيف من خلال ضمان أن تكون البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والمجتمعات المحلية والأفراد مستجيبين للمناخ وقادرين على الصمود في وجه الأزمات، مثل الجوائح والكوارث. وفي المحيط الهادئ، تدعم ميزانية مدتها خمس سنوات (63 مليون دولار) تطوير نماذج لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي القادرة على التكيف مع المناخ والمأمونة وبأسعار معقولة في المجتمعات الصغيرة والنائية والمستوطنات البشرية العشوائية. وخلال جائحة كوفيد-19، قلل المكتب المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من نقاط الضعف الحادة وعزز القدرة على الصمود في كابو فيردي وملديف من خلال دعم وتحديث السجل الاجتماعي الموحد وتوزيع الدعم النقدي العاجل على 000 30 من الأسر الضعيفة. وفي شرق البحر الكاريبي، تتعاون اليونيسف مع أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وسانت كيتس ونيفس بشأن تقييم المخاطر في مؤشر المخاطر المناخية على الطفل - نموذج مخاطر الكوارث.

31 - وتروج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنماذج ونهج مبتكرة للأعمال التجارية في مجال الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة من خلال الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة في بربادوس وتونغا وكابو فيردي. ويجري تنفيذ مشروع للترابط بين الطاقة والمياه بقيمة 1,8 مليون دولار في كابو فيردي. وفي سان تومي وبرينسيبي، دعمت اليونيدو وضع خطط عمل وطنية للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، وشاركت في تمويل تركيب أول مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية موصولة بالشبكة بقيمة 2,5 مليون دولار، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي. كما عهد إلى اليونيدو بتنفيذ حصة قدرها 15 مليون يورو بحلول عام 2025، تستهدف إجراءات بناء القدرات (مثل دعم وكالات ترويج الاستثمار) في ثمانية تدخلات على الصعيد الوطني، بما في ذلك في دولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية هما الجمهورية الدومينيكية وبابوا غينيا الجديدة.

32 - واستفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من اتباع نهج إقليمي في تقديم المساعدة التقنية لمكافحة الفساد، ويخطط لإطلاق منبر إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي يغطي بليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا وسانت لوسيا وغرينادا وغيانا. ويدعم المكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وذلك أساسا من خلال مشروع "تعزيز الإجراءات والاستجابات عبر الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين" (STARSOM)[27]، الذي تموله كندا، ومشروع "تحويل الإنذارات إلى استجابات العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تدفقات الهجرة" (TRACK4TIP)[28]، الذي

(27) انظر https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/migrant-smuggling/starsom.html.

(28) انظر https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/track4tip/overview.html.

تموله الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل أنشطة المكتب في الدول الجزرية الصغيرة النامية أنشطة في مجالات مكافحة الفساد، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، والجريمة المنظمة، وإدارة الحدود، والجريمة الإلكترونية.

33 - ويعزز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال شبكته لمراكز التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، تبادل الخبرات وأفضل الممارسات لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تعميم مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة في عمليات التنمية الوطنية، وكذلك بشأن تنفيذهما ومتابعتهما، في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19. وشجع المكتب الدعم المنسق والمتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يشترك في رئاسته مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 2022، نشر المكتب تقريرا عن تمويل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية يركز على الاتجاهات المالية المتغيرة لتمويل التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الفرص المتاحة لتطوير أسواق رأس المال للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتعاون مع معهد روكي ماونتن، نشر المكتب تقريرا بعنوان *"الحصول على تمويل المناخ: التحديات والفرص أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية"* يقدم، في جملة أمور، لمحة عامة عن التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الدول في الحصول على التمويل المناخي، ويقدم توصيات واقعية وملموسة وقابلة للتنفيذ لدعم وإعلام واضعي السياسات والممولين. وقدم المكتب، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدعم بأعمال الأمانة، كل في إطار ولايته، إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

34 - وفي عام 2022، من خلال صندوقين مشتركين لأهداف التنمية المستدامة، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسف، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) بتعزيز الاقتصاد الرقمي في المحيط الهادئ لدعم التحولات الاقتصادية وبناء قدر أكبر من المرونة عبر الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في بالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وفانواتو وفيجي وكيريباس وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويعمل المكتب على تعزيز التعاون والمساعدة المماثلين في أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وتيمور - ليشتي، وسانت لوسيا، وسانت مارتن، وملديف، وهايتي.

35 - ومن خلال خطته الاستراتيجية المؤقتة المتعددة البلدان للفترة 2019-2023، أعطى برنامج الأغذية العالمي الأولوية للتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية عبر المحيط الهادئ[29] في جهودها لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) و 17 (الشراكات العالمية). وفيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، انتقل البرنامج في عام 2022 من الخطة الاستراتيجية المؤقتة المتعددة البلدان للفترة 2020-2022، التي انتهت في شباط/فبراير 2022، إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة المتعددة البلدان للفترة 2022-2026، التي بدأت في آذار/مارس 2022.

(29) تشمل البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ التي يغطيها برنامج الأغذية العالمي في إطار خطته الاستراتيجية المؤقتة المتعددة البلدان بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتوكيلاو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوي.

36 - وتقدم منظمة الصحة العالمية الدعم الطارئ للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الظواهر الجوية القصوى وحالات الطوارئ الناجمة عن المناخ، على سبيل المثال، لتونغا بعد ثوران البركان، وبليز بعد إعصار ليزا، وفانواتو بعد إعصار كيفن. ودعمت منظمة الصحة العالمية الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تقييم الكوارث ومواطن الضعف في قطاع الصحة وإنشاء أو تعزيز أفرقة الطوارئ الطبية. وتنفذ منظمة الصحة العالمية برامج في أنتيغوا وبربودا وبليز وغيانا وسانت لوسيا وسورينام للتصدي للسمنة والأمراض غير المعدية، ونفذت برامج لتعزيز وتدريب القوى العاملة الصحية وتحسين الاستجابات الوطنية لاعتلالات الصحة النفسية. وفي حزيران/يونيه 2021، دعت منظمة الصحة العالمية رؤساء الدول والحكومات ووزراء الصحة وغيرهم من كبار المسؤولين من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الشريكة إلى عقد مؤتمر القمة الأول للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الصحة: من أجل مستقبل صحي وقادر على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية[30]. وستواصل منظمة الصحة العالمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتوجيهات في مجال السياسات المتعلقة بتحسين التمويل الصحي وإنشاء خطط وطنية للتأمين الصحي، مع التركيز على المساواة في الحصول على الأدوية وغيرها من المنتجات والتكنولوجيات الصحية.

37 - وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقريرا شاملا عن أنشطتها في مجال المساعدة التقنية الموجهة نحو التنمية لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في عامي 2022 و 2023، والتي ركزت على المساعدة في تطوير نظام إيكولوجي للابتكار، وبناء القدرات التكنولوجية، وإتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وبناء المهارات بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأُنشئت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في أربع دول جزرية صغيرة نامية، واعتبارا من عام 2023، انضمت 30 دولة جزرية صغيرة نامية إلى برنامج إتاحة البحوث من أجل التطوير والابتكار. وتستفيد أقل الدول الجزرية الصغيرة النامية نموا أيضا من حزمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية لدعم الرفع من القائمة لفائدة البلدان الأقل نموا. وفي آذار/مارس 2023، بدأت المنظمة تنفيذ برنامج دعم الرفع من القائمة الخاص بكل بلد في سان تومي وبرينسيبي.

38 - ولعبت منظمة التجارة العالمية دورا رئيسيا في تيسير قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود وتعافيها في مواجهة جائحة كوفيد-19. ومن خلال مبادرة المعونة لصالح التجارة، تلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية منحا وقروضا بشروط ميسرة للمساعدة في تنفيذ البرامج والمشاريع التجارية والمتصلة بالتجارة لبناء قدراتها التجارية وبنيتها التحتية والاستفادة من التجارة العالمية. ومنذ عام 2006، تلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يقرب من 17 بليون دولار من مدفوعات المعونة لصالح التجارة. وتستأثر أربعة بلدان بأكثر من نصف المساعدات المقدمة منذ إطلاق المبادرة: هايتي (3,3 بلايين دولار، 20 في المائة)، وبابوا غينيا الجديدة (2,8 بليون دولار، 16 في المائة)، والجمهورية الدومينيكية (1,3 بليون دولار، 8 في المائة)، وكابو فيردي (1,1 بليون دولار، 7 في المائة).

(30) انظر أيضا البرنامج المشترك - برنامج تغير المناخ والهجرة والأمن البشري في منطقة المحيط الهادئ التابع لشبكة الأمم المتحدة للهجرة.

جيم – أولويات جدول الأعمال المقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية

39 – أبرزت المساهمات الواردة ما يلي بوصفها مسائل محتملة ذات أولوية لجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية المقبل:

- تغير المناخ والتمويل المناخي – 17
- إدارة المحيطات والحفاظ على المحيطات والاقتصاد الأزرق – 13
- الحصول على التمويل والتمويل المستدام – 13
- التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنويع الاقتصادي – 13
- الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود – 11
- العلم والتكنولوجيا والابتكار – 11
- النظم الصحية والتغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية – 10
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – 9
- الأمن الغذائي والزراعة المستدامة – 8
- الشراكات وآليات التعاون/التنسيق الدولية – 8
- الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة والطاقة المستدامة – 7
- التعليم وبناء القدرات – 7
- إدارة البيانات/البيانات والإحصاءات – 6
- السياحة المستدامة – 4
- التجارة – 4
- نقل التكنولوجيا – 3
- إدارة الموارد المائية ومياه الصرف الصحي – 3
- مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد – 3
- البنية التحتية المستدامة – 2
- تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة – 2
- التنوع البيولوجي وحماية الموائل – 2
- المجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة – 2

ثالثا - معلومات مستكملة عن قرار الجمعية العامة 245/77

ألف - منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية

40 - هناك حاجة إلى تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتنفيذ وتحقيق خطة عام 2030، بما فيها أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومتابعة وتقييم وتعقب ذلك. وثمة حاجة إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز مكاتبها الإحصائية وتقديم دعم معزز في تنمية القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات وتحليلها الإحصائي، بما في ذلك البيانات العالية الجودة والمصنفة. وفي آب/أغسطس 2022، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية[31] في برنامج عمل وادلي الذي عقد في أنتيغوا وبربودا في آب/أغسطس 2022. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 43 من قرارها 245/77، أن يقدم معلومات مستكملة عن هذه المبادرة:

(أ) **مركز بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية.** يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشات مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة لزيادة تطوير المركز ليس فقط لتجاوز مجموعات البيانات المدرجة في منصة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل أيضا لتوفير مستودع مركزي لمجموعات البيانات داخل كل دولة جزرية صغيرة نامية، من خلال مجموعات أدوات للبلدان لتحسين جمع بياناتها وإدارتها وتوافرها من خلال خطوط أنابيب البيانات والواجهات البينية؛

(ب) **دورة بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية.** وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة لبناء القدرات في مجال علوم البيانات لفائدة أصحاب المصلحة في مجال التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ست وحدات تفاعلية: سياق البيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤشرات التنمية، وتصور البيانات، والتعلم الآلي، والبيانات الجغرافية المكانية، ومستقبل البيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) **التعلم الآلي.** وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا نهجا بارامتريا للتعلم الآلي يسمح للمستخدمين بإدخال بارامترات النموذج الخاصة بهم من أجل تدريب نموذج تضمين في السحابة الإلكترونية يمكن أن يوفر تقديرات للمؤشرات استنادا إلى الارتباط بين المؤشرات الأخرى والسنوات. واختبرت عدة نهج، ودربت خمسة نماذج منفصلة لكي يختبر المستخدمون مزايا كل نهج؛

(د) **قاعدة بيانات المؤشرات.** فيما يتعلق بقاعدة بياناته التي تضم أكثر من 000 4 مؤشرا، يقوم البرنامج الإنمائي بتحسين خط التشغيل الآلي والتجهيز لاستكمال قاعدة البيانات مع إصدار منتجات بيانات جديدة لكل منظمة تتولى رعاية مصادر البيانات هذه. ويجري أيضا إدماج خط أنابيب البيانات مع منهاج عمل البرنامج الإنمائي المعني بالبيانات المستقبلية لتوحيد المجموعة الكاملة من المؤشرات المستخدمة على نطاق البرنامج الإنمائي؛

(هـ) **قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية.** جرى توسيع قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية وتحديثها لتحسين البيانات الوصفية ومجموعات البيانات وزيادة دقة مجموعات البيانات وتفاعلها.

(31) انظر https://data.undp.org/sids/.

ويجري الاضطلاع بمزيد من الجهد لمواءمة هذا العمل مع المركز الجغرافي للبرنامج الإنمائي لتبادل مجموعات البيانات ووظائف التجهيز السحابي.

باء - معلومات مستكملة عن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية

41 - دعت الجمعية العامة، في قرارها 215/75، الأمين العام إلى أن يقدم توصيات بشأن إمكانية تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بإمكانية إنجازه واستخدامه. وفي وقت لاحق، رحبت الجمعية العامة، في قرارها 203/76، بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/76/211) بشأن وضع المؤشر وقررت إنشاء فريق تمثيلي رفيع المستوى من الخبراء تشارك في رئاسته شخصيتان بارزتان. وكان الرئيسان المشاركان للفريق هما غاستون براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وإرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج السابقة.

42 - ورحبت الجمعية العامة، في قرارها 245/77، بالتقدم الذي أحرزه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمله وفي تقريره المرحلي، وأعربت في هذا الصدد عن دعمها للتعاريف المقترحة فيما يتعلق بالضعف الهيكلي والقدرة على الصمود والهيكل ذي المستويين المبينة في التقرير باعتبارها أساسا يستند إليه الفريق في مواصلة عمله، مع استخدامها لتوجيه اختيار المؤشرات المناسبة للاسترشاد بها في تحديد جوانب الضعف على صعيد جميع قطاعات التنمية المستدامة، وهيكل الإدارة المقترح، ووضع موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة. وفي الفقرة 10 (ب) من القرار نفسه، كلفت الجمعية العامة الفريق أيضا بإنهاء عمله وفقا لاختصاصاته.

الإطار المقترح لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

43 - صُمم الإطار المقترح لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، الذي ترد تفاصيله في التقرير النهائي للفريق[32]، ليكون معيارا كميا جديدا يقيس الضعف الهيكلي والقدرة الهيكلية على الصمود، باستخدام متوسط تربيعي. وفي الوقت الراهن، لا يوجد معيار كمي دولي مقبول على نطاق واسع لقياس الضعف الهيكلي أو الافتقار إلى القدرة على الصمود عبر أبعاد متعددة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني. والأساس المنطقي وراء إنشائه هو أن البلدان التي تتسم بوجود مخاطر هيكلية تؤدي إلى تضاؤل الرفاه تستحق مساعدة خاصة، لا سيما إذا كانت تفتقر إلى القدرة المتأصلة على الصمود.

44 - ويتألف الإطار المتعدد الأبعاد المقترح لمؤشر الضعف من طبقتين، تتألفان من تقييم عالمي للضعف الهيكلي والقدرة الهيكلية على الصمود (المؤشر) وموجز قطري منهجي ومتعمق لأوجه الضعف والقدرة على الصمود يكمل تقييم المؤشر. ويجوز للبلد، إذا رغب في ذلك، أن يتعهد بوضع موجز لأوجه الضعف والقدرة على الصمود لتوجيه التعاون والمساعدة. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذا المؤشر يعبر عنها بالدرجات؛ ولا تعني الدرجة المنخفضة أن البلد لا يتعرض للصدمات الخارجية أو أنه محصن ضدها.

45 - وقد صمم الإطار المقترح استنادا إلى المبادئ التالية المبينة في الشكل أدناه.

(32) متاح على الرابط التالي: https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states/mvi.

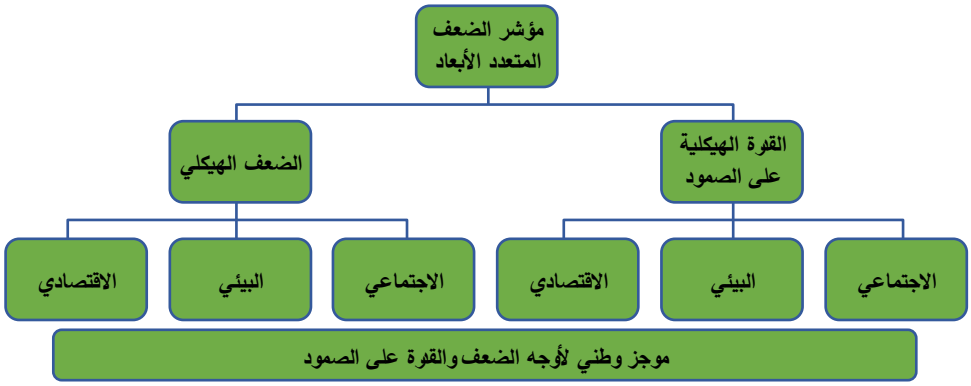

(أ) **تعدد الأبعاد**. لضمان الإنصاف والقبول على نطاق واسع، تشمل المؤشرات المستخدمة في تقييم الضعف الهيكلي جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ب) **الطابع العالمي**. يجسد تصميم المؤشر مواطن ضعف جميع البلدان النامية، لضمان المصداقية وقابلية المقارنة على قدم المساواة؛

(ج) **مراعاة العوامل الخارجية**. يميز المؤشر بوضوح بين العوامل الخارجية والعوامل الموروثة للسماح بالمواءمة مع النماذج الحالية للتخصيص القائم على الأداء؛

(د) **الجاهزية**. يستخدم المؤشر أفضل البيانات المتاحة والمعترف بها والقابلة للمقارنة والموثوقة. وتلتقط المؤشرات المختارة للمؤشر مفاهيمه الأساسية باستخدام أفضل البيانات المتاحة؛

(هـ) **سهولة الفهم**. تصميم المؤشر واضح وسهل الفهم ويتجنب التكرار؛

(و) **القدرة على الصمود**. أدرجت مقاييس مناظرة للقدرة على الصمود لأن هناك أيضا بعدا هيكليا للقدرة على الصمود يؤثر على قدرة البلد على تحمل الصدمات واستيعابها على المدى الطويل. وتندرج هذه العوامل ضمن الركيزة الثانية من المؤشر. ويكتسي كلا الجانبين الهيكليين، الضعف والقدرة على الصمود، أهمية حاسمة لإجراء تقييم شامل للمخاطر العامة التي يشكلها الضعف. ويدعم هذا الأساس النظري المؤشر.

46 - وتتطلب ترجمة هذه المبادئ إلى خيارات تقنية للمؤشر مقايضات متعددة. ويجب أن يكون المؤشر متعدد الأبعاد، ولكن يتعين عليه أيضا أن يوازن إلى حد ما بين الأنواع المختلفة جدا من الصدمات أو الضغوطات التي تواجهها البلدان النامية. ويجب أن يكون هيكليا، ولكن يمكن القول إن مجموعة صغيرة فقط من العوامل يمكن وصفها بأنها خارجية المنشأ، وهذه المجموعة الصغيرة لن تضاهي طموح مؤشر عالمي مثل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ويجب أن يكون المؤشر بسيطا أيضا، على الرغم من أن الشواغل أو العوامل التي تعتبرها البلدان النامية نقاط ضعف كثيرة. ويتعين أيضا موازنة هذا الكم الهائل من المعلومات مع المسائل الحاسمة المتعلقة بتوافر البيانات، وهي مسألة ذات أهمية بالنسبة للعديد من الفئات الضعيفة من البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

47 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد المقترح ليس مؤشرا عاما للافتقار إلى التنمية أو أوجه القصور في أداء السياسات أو المعوقات الهيكلية العامة للنمو. كما أنه ليس مؤشرا يلتقط وجها واحدا من أوجه الضعف، على سبيل المثال، نقاط الضعف الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية

أو المناخية. بل هو متعدد الأبعاد وعالمي، وإن كان هذا لا يعني أن كل عامل محدد من عوامل الضعف قد أدرج أو يتعين إدراجه بشكل فردي في المؤشر لكي يكون فعالا. وهو في الواقع ترجمة لظاهرة معقدة للغاية إلى نسخة مبسطة من الواقع.

بناء الفهرس: التعاريف

48 - تدعم التعاريف التالية مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد:

(أ) **الضعف الهيكلي**. خطر إعاقة التنمية المستدامة لبلد ما بسبب الصدمات الخارجية وعوامل الإجهاد السلبية المتكررة. وهو ناتج عن عوامل متأصلة أو بطيئة الحركة ومستقلة عن خيارات السياسة العامة الحالية أو الحديثة؛

(ب) **القدرة الهيكلية على الصمود**. الخصائص المتأصلة أو القدرة المتأصلة في البلدان على تحمل الآثار الضارة للصدمات أو عوامل الإجهاد أو امتصاصها أو التعافي منها أو التقليل منها.

بناء المؤشر: استخدام المفاهيم

49 - يستخدم المؤشر المقترح مفاهيم تسد الفجوة بين التعاريف الواسعة للإطار واختيار مؤشرات محددة. وعلى هذا النحو، فإن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لا يجمع قائمة شاملة من المؤشرات المتعلقة بضعف البلدان النامية وقدرتها على الصمود. كما يتضمن سردا بسيطا لكل مفهوم والمكونات التي ينظر فيها المؤشر، مما يسمح بفهم بسيط لحقيقة أن كل مؤشر يعمل كبديل للمفهوم المرتبط به بدلا من أن يمثل مقياسا محددا للضعف والقدرة على الصمود.

بناء المؤشر: الافتقار إلى القدرة على الصمود

50 - يعتمد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد على عدم وجود مؤشر للقدرة الهيكلية على الصمود. وقد يكون البلد شديد الضعف على الرغم من انخفاض خطر تأثره بالصدمات الخارجية إذا كان مستوى قدرته الهيكلية على الصمود منخفضا جدا. وإن الاعتماد على عدم وجود مؤشر للقدرة الهيكلية على الصمود يبسط فهم الفرق بين الضعف والقدرة على الصمود والدرجة الإجمالية للمؤشر، حيث أن كلا من مؤشر الضعف الهيكلي من جانب وعدم وجود مؤشر للقدرة الهيكلية على الصمود من جانب آخر هما الآن عاملان إيجابيان لمؤشر الضعف العام المتعدد الأبعاد. كما أنه يسمح بإجراء تقييم أفضل للافتقار إلى القدرة على الصمود من خلال تسهيل التركيز على العوامل الرئيسية التي تولد قدرة منخفضة على الصمود.

بناء المؤشر: اختيار المؤشر، والبيانات

51 - تحكم المعايير التالية اختيار البيانات والمؤشرات في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد المقترح:

(أ) **توافر البيانات**. يجب أن تتضمن المؤشرات المختارة بيانات عن جميع البلدان النامية (أو جميعها تقريبا)؛

(ب) **جودة البيانات**. ينبغي أن يستند المؤشر إلى بيانات من أعلى مستويات الجودة؛

(ج) **شفافية عملية اختيار المؤشرات.** يتعين أن تستند العلاقة بين الضعف والقدرة على الصمود واختيار المؤشرات إلى أساس منطقي واضح ومفصل، تدعمه أدلة قوية على العلاقة السببية أو الارتباط على أقل تقدير؛

(د) **مقبولية اختيار المؤشرات.** يجب أن يؤدي اختيار المؤشرات إلى مؤشر مقبول. وهذا يضمن مصداقية المؤشر وكذلك متانته واستقراره مع مرور الزمن.

بناء المؤشر: الحساب

52 - يتم إعادة قياس المؤشرات المختارة بعد ذلك (باستخدام تقنية الحد الأدنى- الحد الأعلى)، وتحويلها (باستخدام التحويل اللوغاريتمي)، وتجميعها (باستخدام المتوسط التربيعي)، وترجيحها (باستخدام نهج محايد).

الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود

53 - إن الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود هي تشخيص أعمق على المستوى القطري لظروف الضعف والقدرة على الصمود في بلد ما، مما يمكن من تحديد السياسات الرئيسية وغيرها من الإجراءات لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الاستجابات ذات التكلفة المناسبة. ويمكنها أيضا، إذا اختار بلد ما استخدامها على هذا النحو، أن توفر إطارا لإدارة وتوجيه المساعدة الدولية لضمان قدرة البلدان على إدارة مواطن ضعفها بشكل أفضل وبناء القدرة على الصمود لاستدامة التقدم وتحقيق مكاسب لا رجعة فيها. ويسلم ربط الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود بالمؤشر بأن هناك مجموعة متنوعة من السياقات القطرية وراء مستويات مماثلة من الضعف، ومسارات خاصة بكل بلد لسد الفجوة بين الضعف والقدرة على الصمود.

54 - وتتمثل أهداف الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود فيما يلي:

(أ) تقديم توصيف مفصل ومتعدد الأبعاد للضعف والقدرة على الصمود على المستوى الوطني؛

(ب) توضيح التدخلات ذات الأولوية والمتكاملة والمحددة التكاليف لبناء القدرة على الصمود على المستوى الوطني، وتقديم توصيات بشأنها؛

(ج) تحسين صياغة وتنفيذ ورصد دورة خطط التنمية الوطنية وإرشادها والمساهمة فيها.

55 - والواقع أن الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود هي الأداة التي يمكن للبلدان من خلالها الانتقال من التقييم الذي يجريه المؤشر إلى صياغة السياسات الملائمة، وبالتالي اختيار الاستثمارات اللازمة لتعزيز الأهداف الإنمائية وترتيبها حسب الأولوية، مع تعزيز قدرة البلد الداخلية على الصمود. وبهذه الطريقة، لا تعمل الموجزات كأداة تقييم فحسب، بل أيضا لتنفيذ السياسات ضمن إطار متماسك ومتسق يمكن رصده، ويوفر مسارا من النقطة التي يوجد فيها بلد معين إلى حيث ينوي ذلك البلد أن يكون وفقا لأهدافه الوطنية للتنمية المستدامة.

56 - وسيكون التوصيف التفصيلي للضعف والقدرة على الصمود مدفوعا بـ "لوحة متابعة موسعة" للمؤشرات التي تستند إلى الأولويات الوطنية والبيانات المتاحة. وقد تكون المؤشرات هيكلية أو غير هيكلية، وقد تعكس ظروف الضعف و/أو القدرة على الصمود على حد سواء. ومن خلال تتبع هذه المجالات، ومن خلال وضع خرائط طريق قابلة للتنفيذ، يمكن أن توفر الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود

نقاط دخول للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء الإنمائيين لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، من خلال جملة أمور منها تخصيص موارد أكثر ذكاء وموجهة بشكل أفضل.

ترتيبات الإدارة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

57 - فيما يتعلق بترتيب الإدارة، يوصي الفريق بأن أفضل طريقة لإدارة المؤشر وخدمته وتعهده على أفضل وجه هو أن تقوم بذلك هيئتان مستقلتان في موقع واحد لأغراض إدارية، في كيان أو إدارة تابعة للأمم المتحدة، وهما أمانة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وفريق استشاري واستعراضي مستقل لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

58 - ودعا الفريق أيضا الدول الأعضاء إلى أن تقرر، في غضون ذلك، وريثما يتخذ القرار النهائي بشأن أنسب ترتيب للقيّم على المؤشر، أن تواصل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الفرعي للدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا لولاية كل منهما، وفي حدود الموارد المتاحة ولمدة محددة، العمل كأمانة مؤقتة للمؤشر.

الاستخدامات الممكنة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

59 - أوصى الأمين العام، في الفقرتين 84 و 85 من تقريره A/76/211، بعدة استخدامات ممكنة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وفي حين أن الاستخدام النهائي المحدد سيتوقف في نهاية المطاف على المستخدم، فإن الاستخدام المحتمل للمؤشر للدعم الإنمائي، بما في ذلك الحصول على التمويل الميسر وآليات تخفيف عبء الديون، يرد بمزيد من التفصيل في هذا الفرع.

60 - ويستند الهيكل الحالي للحصول على الدعم الإنمائي، بما في ذلك التمويل الميسر، أساسا إلى تصنيف البلدان بطريقة ثنائية التفرع. وتدرج لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائمة بجميع البلدان والأقاليم المؤهلة لتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتألف هذا من جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كما نشره البنك الدولي، باستثناء أعضاء مجموعة الثمانية، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، والبلدان التي حدد لها تاريخ محدد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وترفع من القائمة البلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المرتفع لمدة ثلاث سنوات متتالية وقت إجراء الاستعراض. وفيما عدا استثناءات قليلة، يعتمد الوصول إلى معظم نوافذ التمويل الميسر للعديد من المؤسسات المالية الدولية على عتبات الدخل الأدنى، إلى جانب معايير أخرى مثل حجم السكان.

61 - وقد أدى تعقد المسائل مقترنا بمضاعفة الأهداف الإنمائية إلى زيادة كبيرة في صكوك وأدوات وطرائق التمويل، المرتبطة أيضا بالدخل القومي الإجمالي أو المرتهنة به، والتي تكون البلدان إما مؤهلة لها أو لا، مع إيلاء اعتبارات محدودة لاستمرار وتعقيد جميع التفاعلات بين العوائق الهيكلية، ولا سيما الأبعاد المتعددة للضعف والتنمية المستدامة. ويخفي استخدام نصيب الفرد من الدخل لأغراض إثبات الأهلية أو كبديل رئيسي لتقييم حاجة بلد ما إلى الدعم الإنمائي، بما في ذلك التمويل الميسر، تفاوتا كبيرا جدا من حيث الضعف الهيكلي بين البلدان.

62 - وهناك حجة قوية للسماح للبلدان الضعيفة أيضا بالحصول على الدعم الإنمائي، بما في ذلك التمويل الميسر وغيره من تسهيلات الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالديون، وتخصيص المزيد من الموارد لأكثر البلدان ضعفا. والواقع أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يمكن أن يكون أيضا بمثابة أداة لإرشاد النُهج المتبعة في إعادة هيكلة الديون، وأن يستخدم كوسيلة لتوسيع نطاق الأهلية للحلول الشاملة لمشاكل الديون، والسماح بالأهلية الاستثنائية للدول الضعيفة. ويؤثر الضعف الشديد على قدرة البلد على خدمة الديون من حيث أن القدرة على خدمة الديون قد تتفاوت وتنخفض بشكل غير متوقع بعد الصدمات. وفي حالة الصدمات المتكررة، قد لا يعكس النصيب الحالي للفرد من الدخل بما فيه الكفاية مخاطر الصدمات في المستقبل ويصبح بديلا ضعيفا للقدرة على الدفع في المستقبل. ويمكن لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد أن يكمل الأدوات التي تقيم القدرة على تحمل الديون أو استيعابها، لا سيما في عصر تتزايد فيه المخاطر النظمية والأخطار الطبيعية الأكثر تواترا وشدة، لأنه سيجسد المخاطر المرتفعة للصدمات المستقبلية وآثارها في مؤشر واحد. كما أن مواطن الضعف الشديد، كما تنعكس من خلال مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، يمكن أن تسهم أيضا في معايرة مقدار تخفيف عبء الديون وصولا إلى المستوى اللازم لاستعادة القدرة على تحمل عبء الديون في سياق إعادة هيكلة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستخدم المؤشر كأداة للدعوة، وكذلك لتحسين توجيه الدعم لمعالجة أوجه الضعف في البلدان ولزيادة التركيز على بناء القدرة على الصمود.

نحو توافق في الآراء بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

63 - يكتسي تأمين توافق الآراء والدعم الواسع النطاق لإطار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد أهمية حاسمة، لأن ذلك سيكون الخطوة الأولى في حفز الإجراءات المفضية إلى استخدامه. كما أنه سيضخ الزخم الصحيح في العملية التحضيرية الجارية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من المؤتمرات والعمليات والاجتماعات المتفق عليها دوليا. وقد دعا المجتمع الدولي إلى إدراج الضعف في تحديد الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية، بما في ذلك التمويل الميسر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، ويشكل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد مكملا موثوقا به للنهج الحالية.

64 - وللنهوض بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وضمان استمرار الزخم، تقترح التوصيات التالية في ثلاث فئات على النحو المبين أدناه.

(أ) **النهوض بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في الجمعية العامة**

'1' ينبغي في البداية الاتفاق على الإطار المتعدد الأبعاد المقترح لمؤشر الضعف، الذي يشمل المؤشر ومكوناته والموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود، كأساس ستعمل الجمعية العامة على أساسه من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وبناء على ذلك، ينبغي أن يستند أي عمل إضافي ممكن لتحسين الإطار، إذا لزم الأمر، إلى الإطار المقترح؛

'2' ينبغي اعتماد نهج مرحلي لضمان توافق الآراء بشأن إطار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ويمكن أن تتمثل المرحلة 1 من هذا النهج في التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات الفريق فيما يتعلق بترتيبات إدارة الإطار؛

‘3’ يمكن إجراء المزيد من المناقشات والمشاورات بشأن المؤشر من خلال:

أ – عملية يقودها رئيس الجمعية العامة، حيث يمكن أن يُطلب إلى الرئيس الجديد قيادة مزيد من المشاورات إذا لزم الأمر. وفي هذا الصدد، يمكن للرئيس أن يعين ميسرين مشاركين بالتشاور مع رئيس اللجنة الثانية؛ أو

ب – من خلال القناة الحالية. وفي نطاق قرار اللجنة الثانية بشأن مسار ساموا؛

‘4’ يمكن اختبار الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود على أساس تجريبي في مجموعة من البلدان النامية؛

‘5’ ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تبدأ في تعميم مراعاة الضعف والقدرة على الصمود، بطريقة أكثر منهجية، في برامج الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ويمكن استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لتحسين تكييف نظريات التغيير، وتحسين البرامج القطرية، ودعم سياسات ومبادرات بناء القدرة على الصمود داخل البلدان؛

(ب) النهوض بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في المجتمع الدولي

‘1’ ينبغي توسيع نطاق التخطيط الاستراتيجي والتمويل المسبق لبناء القدرة على الصمود لحماية البلدان الضعيفة الأكثر تعرضا للآثار السلبية للصدمات ذات الأبعاد والأصول المختلفة. وهناك حاجة إلى تركيز أقوى على الاستراتيجيات المسبقة، حيث أن مبررات اتباع نهج وقائي بدلا من النهج العلاجي واضحة. وتمثل مراعاة الضعف في أطر التعاون الدولي للشركاء الإنمائيين جانبا حاسما من جوانب فعاليتهم؛

‘2’ ينبغي تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إجراء اختبار تجريبي لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وقد تم إحراز تقدم بالفعل، حيث أعطى مجلس محافظي مصرف التنمية الكاريبي الضوء الأخضر للمصرف لتجريب المؤشر في أحد صناديق القروض الميسرة. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في مؤتمر القمة الذي أبرمته مؤخرا من أجل وضع ميثاق عالمي جديد للتمويل[33]، بجملة أمور منها ما يلي:

استكشاف أهلية حصول أكثر البلدان ضعفا على تمويل ميسر من خلال اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء الضعف، يشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ولتيسير التعاون، يمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تستكشف تعريفا مشتركا للضعف، مع مراعاة مسار عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد، وأن تضع مبادئ توجيهية مشتركة للاستخدام المستهدف للتمويل الميسر لمعالجة أوجه الضعف؛

‘3’ ينبغي تشجيع المؤسسات المالية الدولية على أن تدرس عن كثب أفضل السبل لإدماج المؤشر في السياسات والممارسات القائمة؛

(33) انظر https://www.unesco.org/en/articles/unesco-takes-part-summit-new-global-financing-pact.

(ج) **احتياجات بناء القدرات**

'1' إن حجم التحديات في مجال البيانات في البلدان النامية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أمر مثير للقلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التفكير في كيفية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية وتلبية احتياجاتها من البيانات، وهو ما سيكون مطلوبا لضمان الاستخدام السليم للمؤشر. وثمة حاجة كبيرة إلى إقامة شراكات مجدية للمساعدة في تعزيز قدرات المؤسسات الإحصائية الوطنية، وإلى تقديم الدعم المناسب لتحسين جمع البيانات وتحليلها الإحصائي، بما في ذلك البيانات العالية الجودة والمصنفة. وسيكون تحسين النظم الإحصائية أيضا عاملا أساسيا للنجاح في وضع واستخدام الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على الصمود، ولأغراض التخطيط الوطني من منظور إقليمي؛

'2' ينبغي أن يبدأ العمل على وضع مؤشر مناسب للديون يمكن النظر فيه في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. بيد أن نجاح ذلك سيتوقف على مدى حدوث تحسينات سريعة في نوعية وتواتر بيانات الديون والشفافية في الإبلاغ عن بيانات الديون. ويمكن للجنة الإحصائية أن تؤدي دورا رئيسيا في المضي قدما في هذه المناقشة.

جيم - المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

65 - تجري الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على قدم وساق. وعُين وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لي جونهوا، أمينا عاما للمؤتمر. وعُينت وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، رباب فاطمة، مستشارة خاصة. وفي 30 أيار/مايو 2023، عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر اجتماعا تنظيميا لمدة يوم واحد وانتخبت ثيلميزا حسين (ملديف) وكارولين شفالغر (نيوزيلندا) رئيستين مشاركتين. ومن بين أعضاء المكتب إيطاليا وبربادوس والجمهورية الدومينيكية ورومانيا وسيشيل وفيجي وكابو فيردي ولاتفيا. وتعمل أنتيغوا وبربودا (البلد المضيف للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية) وساموا (رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة) كعضوين بحكم منصبيهما. وانتخب أندريس بيلديغوفيتش (لاتفيا) مقررا. وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة التحضيرية أيضا جدول أعمال دوراتها التنظيمية والأولى والثانية، والنظام الداخلي المؤقت للمؤتمر، ومشروع قرار بشأن الطرائق الإضافية لعقد المؤتمر وشكله.

66 - وأُحرز تقدم أيضا في الأعمال التحضيرية للاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأقاليمية. وستشكل نتائج هذه الاجتماعات أساس موقف الدول الجزرية الصغيرة النامية في المفاوضات المتعلقة بنتائج المؤتمر. ومن المقرر عقد الاجتماعات التحضيرية على النحو التالي:

(أ) موريشيوس، من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023، للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي؛

(ب) سانت فنسنت وجزر غرينادين، من 8 إلى 10 آب/أغسطس 2023، للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) تونغا، من 16 إلى 18 آب/أغسطس 2023، للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ؛

(د) كابو فيردي، من 30 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2023، للاجتماع التحضيري الأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

67 - وسيعقد المؤتمر في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2024.